الفصل الرابع

عودة إلى مهبط الأحزان

لم يكن حزنى لصدور قرار ندبى إلى الهيئة المصرية للتأمين مبعثه التمسك بالوظيفة فى رئاسة مجلس الوزراء على الإطلاق، بقدر ما كان بسبب عودتى مرة أخرى إلى تلك الهيئة التى شهدت أحزانى وصدمتى الأولى فى أول تجربة عاطفية حقيقية فى حياتى.

ولا أدرى لماذا سقط من ذاكرتى ـ فيما يشبه فقدان الذاكرة ـ الوظيفة التى كانت ما زالت محجوزة لى فى الجهاز المركزى للمحاسبات، ولكنها يبدو أنها تصاريف القدر، ولعبة المقادير.

عدت إلى الهيئة ينتابنى شعور جندى مهزوم، عاد توًّا من ميدان الحرب، ومرة أخرى أجد نفسى عائدًا إلى إدارة البحوث، حيث الزميلات أنفسهن، مضافًا إليهن هذه المرة، زميلة جديدة هى «سوجيا». ومنذ تلك اللحظة التى قرعت فيها باب حجرتهن وفتحت بابها، كانت نظرات الزميلة الجديدة تشى بغرام يبدو أنه قد نما وترعرع على حكايات الزميلات عنى خلال الفترة الماضية، وكان إحساسًا صادقًا، فتركت نفسى للمغامرة علَّها تنسينى بعض آلامى وصدمتى السابقة.

كنت، وقتئذٍ، غير ما كنت قبل المغادرة، فليست الرغبة فى العمل البحثى بالهيئة وموضوعاتها كما كانت، بل كان الاندفاع فى طريق استثمار معرفتى بأحوال وأسرار سوق التأمين وإعادة التأمين، فى ظل إنشاء الشركات الخاصة وبدء غزو الشركات الأجنبية والمشتركة لهذه السوق الضخمة، فنشرت دراسة مطولة حول «الانفتاح واختلال سوق التأمين فى مصر» فى أحد أعداد المجلة الذائعة الصيت فى ذلك الحين «الأهرام الاقتصادى» التى كان يرأس تحريرها ذلك الرجل العظيم «د. لطفى عبد العظيم»، كما نشرت مقالًا آخر حول الموضوع نفسه بجريدة الأهالى اليسارية المنحى حتى ذلك الحين.

وعلى الفور وجدت نفسى محاطًا بنظرات العداء والشك من جانب قيادات الهيئة، الذين استقرت مصالحهم مع الأوضاع الجديدة لسوق التأمين بشركاته الخاصة

والأجنبية، والتى وجدت طريقها إلى بعض تلك القيادات بالمال والهدايا فصمتوا على تجاوزاتها، بل وأخطائها المخالفة للقانون.

خاصةً وأن ما كتبته ـ وهى دراسة علمية موثقة ـ قد جاءت بردود فعل غاضبة من جانب بعض أصحاب هذه الشركات، فكتب بعضهم ردودًا نشرت فى المجلة، واتصل بعضهم الآخر بقيادات الهيئة يطلب التصرف فى الأمر، وإسكات هذا الصوت النشاز.

وكان أن وضعنى (خ. س) وبعض أصحاب المصالح فى رأسهم ـ كما يقولون ـ وأخذوا يبحثون عن طريقة للتخلص منى بعيدًا عن الهيئة وشبكات العنكبوت التى نسجت خيوطها حولها. حاولوا فى البداية إحالة الأمر إلى التحقيق، فلم يجدوا بيانًا أو معلومة اقتبستها من ملفات محظورة فى الهيئة، بل كان كل تحليلى قائم على البيانات التى تنشر فى الكتاب الإحصائى السنوى الذى يصدر عن الهيئة، فلم يكن من المستطاع توقيع جزاء إدارى أو وظيفى ضدى، وإنما احتبس القرار فى النفوس وانتظروا للحظة المناسبة للصدور، ولكنهم قرروا أن يضايقونى من خلال رفض تجديد تمويل الدورات التعليمية التى كنت أحصل عليها فى مركز اللغة الفرنسية. (وثيقة رقم ٩).

لم تسعفنى القضية المرفوعة من جانبى ضد قرار وزير شئون مجلس الوزراء بندبى إلى الهيئة، والتى تولاها مكتب الأستاذ «أبو الفضل الجيزاوى»، فى التخلص من هذا المأزق الوظيفى الجديد.

وفى سبتمبر من هذا العام (١٩٨٣)، استكملت مسيرة أخطائى، وكأننى مدفوع بقصور ذاتى، أو قوة مجهولة للإقدام على الانتحار، فتقدمت إلى خطوبة (س)، وسط احتفال عائلى صغير، تعمدت أن يكون «الشيخ إمام عيسى» ورفيق دربه الفنان «محمد على» ضيوفًا، ليعزفا لى، وكأننى أحاول الهروب من الواقع بحلم البطولة الذى يمثله فى ضميرنا الشيخ «إمام»، وعندما كنت أسأل نفسى لماذا هذه الفتاة، وهى التى لم تكن

أبدًا فى خيالى وتصوراتى المسبقة لرفيقة حياتى؟! لم أكن أجد إجابة معقولة، كنت أهرب من نفسى، ومن المكان، ومن الزمان.

أحيانًا كنت أجد المبرر، فيما أظنه الخوف من المستقبل، وما يحمله من احتمالات الاعتقال، بسبب نشاطى بالتعاون مع (الرفيق زياد) من أجل إعادة بناء منظمة المؤتمر، ومن ثم فإننى قد لا أكون فى حاجة إلى زوجة، قد تشغلنى بجمالها، أو تأسرنى بحبها، فتضعف إرادتى على الصمود والاستمرار. وكان كتاب «رسائل الحب والحزن والثورة» للمناضل اليسارى الكبير (د. عبد العظيم أنيس)، ماثلًا دومًا فى مخيلتى، حاضرًا دائمًا فى تجربتى.

وأحيانًا أخرى، كنت أبحث عن المبرر فى بغضى لنموذج «الفتاة اليسارية» أو الشيوعية فى ذلك الحين، التى لم تنجح أبدًا فى أن تكون زوجة، كما لم تنجح فى أن تكون رفيقة جادة؛ بحيث كانت منازلهن غير لائقة من حيث النظافة والتناسق والجمال، خاصةً لمن يبغى أن يكون كاتبًا، أو باحثًا، لقد كن فى ذلك الحين أقرب إلى السلوك «البوهيمى» أو «الهيبيز» منه إلى المناضلات الحقيقيات.

وأخيرًا، كنت أجد فى تلك الفتاة (س)، دون بقية الزميلات فى الهيئة، الأكثر اهتمامًا بى، واندفاعًا إلىَّ، وإظهار مشاعر المودة والحنان.

لم يمضِ على وجودى فى الهيئة «منتدبًا» من رئاسة مجلس الوزراء، سوى أقل من عام، إلا وفوجئت بقرار نقل نهائى من رئاسة مجلس الوزراء ـ الذى كنت ما زلت على ذمته الوظيفية ـ إلى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بتاريخ الثالث من يناير عام ١٩٨٤، وبعد أن استطلعوا رأى قيادة الهيئة إذا ما كانت توافق على نقلى إليها بصورة نهائية، فوجدوها فرصة للانتقام والتخلص منى فى آن واحد، فرفضوا؛ فصدر القرار بنقلى إلى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، وهكذا وجدت نفسى بين ليلة وضحاها،

مطالبًا بأن أذهب إلى آخر الدنيا، حيث هذا الجهاز، والذى كان يُنظر إليه باعتباره «جراجًا حكوميًّا» أو «أرشيفًا» لا خطر منه ولا ضرر من وجودى فيه.

وبرغم أن الأجور والحوافز فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة لم تكن ذات قيمة ـ مقارنة بجهاز المحاسبات المجاور له ـ فإن أفضل ما كان يميزه بالنسبة لشخص مثلى هو الوقت، حيث ينفرد الجهاز بحصول العاملين فيه على يومى إجازة أسبوعيًّا (الخميس والجمعة) قبل إن ينتشر هذا النظام فى الأجهزة الحكومية كافة بعد ذلك بعدة سنوات، بالإضافة إلى أن ساعات العمل كانت تمتد لأقل من خمس ساعات يوميًّا (من التاسعة صباحًا حتى الثانية ظهرًا)، وحينما توجهت إلى إدارة شئون العاملين برئاسة مجلس الوزراء لتسلم قرار النقل، كان التعليق الذى سمعته من المدير العام:

– «يا بختك .. ده أنت تروح الساعة التاسعة صباحًا، وسوف تنصرف الساعة التاسعة والنصف صباحًا».

ومرة أخرى، لا أجد تفسيرًا لما أصابنى من فقدان ذاكرة، فلم يأتِ على بالى الوظيفة الموجودة فى الجهاز المركزى للمحاسبات، الذى كان قد شهد قفزة مالية غير معهودة فى الوظيفة الحكومية، حيث تضاعفت المكافآت والحوافز والمرتبات للعاملين فى هذا الجهاز لأكثر من عشرة أضعاف منذ نهاية عام ١٩٨٣.

ولم يشأ (خ. س) ومدير عام شئون العاملين فى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، أن يتركونى أغادر دون أن يفحوا سمومهم انتقامًا، فأوعزوا إلى مديرة إدارة البحوث «جوهرة سليمان» بأن تضع تقرير الكفاءة الخاص بى بصورة أقل كثيرًا من قدراتى وكفاءتى، حتى يقطعوا علىَّ الطريق فى حال التقاضى والتظلم من قرار النقل، وحتى يكون هذا التقرير أداةً فى يد هيئة قضايا الدولة ضدى أثناء نظر الدعوى القضائية المرفوعة منى ضد مجلس الوزراء. (وثيقة رقم ١٠).

وكان لهم ما أرادوا، حيث جاء حكم المحكمة بعد طول النظر، برفض طلباتى بالعودة إلى وظيفتى بمجلس الوزراء.

وكان علىَّ الآن، أن أبدأ رحلة عذاب وظيفية جديدة، رأيت فيها ما لم أكن أتصوره من سلوك الموظفين، وأخلاقهم وطباعهم، ولكنى كالعادة نجحت فى النهاية، من استثمار وجودى فى هذا المكان الجديد (الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة) لأحصل منه على خبرة علمية وخبرات عملية غير محدودة.

□ □ □